



Royaume du Maroc

Institution du Médiateur du Royaume

Association des Ombudsmans de la Méditerranée

جمعية الأوبوسمان المتوسطيين

Asociación de Ombudsmán del Mediterráneo

Association of Mediterranean Ombudsmen



الدورة التكوينية الثامنة لفائدة مساعدي الوسطاء أعضاء جمعية الأوبوسمان المتوسطيين

يومي 18 و 19 أكتوبر 2017 بالدار البيضاء

حول "أخلاقيات قوات الأمن وحقوق المهاجرين خلال مسار رحلتهم: دور مؤسسات الأوبوسمان"

تقرير تركيبي للدورة

أولاً: السياق:

استناداً لقرار ائينا الذي تم تبنيه خلال اللقاء الثالث لجمعية الأوبوسمان المتوسطيين في دجنبر 2009 ولمخطط عمل الجمعية في مجال التكوين، تم تنظيم هذه الدورة التكوينية بتعاون بين الجمعية ومؤسسة وسيط المملكة المغربية.

وبهذه المناسبة، نستحضر مسار إحداث الجمعية التي تأسست بفضل مبادرة أطلقها وسيط المملكة (ديوان المظالم سابقاً) بتعاون مع الوسيط الفرنسي (حاليا المدافع عن الحقوق) والمدافع عن الشعب الإسباني والذي انعقد في اعقابه الاجتماع الأول للأوبوسمان والوسطاء في نونبر 2007 بالرباط وتوج بإحداث الشبكة المتوسطية للأوبوسمان حيث تم إصدار إعلان الرباط الذي يحدد أهم المبادئ التي تجمع ضفتي البحر المتوسط والإطار الأنسب للعمل المشترك، والتعاون بين هذه المؤسسات.

وتواصلت الجهود في مرحلة ثانية في دجنبر 2008 بمارسيليا حيث تم تدارس قضايا متعددة مرتبطة بمؤسسات الوساطة في الفضاء المتوسطي، بغض النظر عن الحدود أو النزاعات المختلفة. وهكذا، استشعرنا الحاجة إلى إحداث آلية للتعاون والتنسيق بين مختلف مكونات الشبكة المتوسطية، تم تسميتها جمعية الأمبودسمان المتوسطيين ويوجد مقرها بمدينة طنجة المغربية.

وباحتضانها لمركز التكوين وتبادل الخبرات في مجال الوساطة، اختارت الدورة التكوينية الثامنة موضوع "أخلاقيات قوات الأمن وحقوق المهاجرين خلال مسار رحلتهم: دور مؤسسات الأمبودسمان" ونظمت على مدى يومين.

وشارك فيها حوالي 26 مشاركا فيما قام 8 خبراء بتنشيط محاورها. وشاركت خلال أشغال هذه الدورة مؤسسات عضوة في الجمعية وعلى الخصوص، جورجيا ومقدونيا وكوسوفو وتركيا ومصر وسلوفينيا وتونس ومالطا والجزائر واليونان وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا والمغرب، بالإضافة إلى حضور مراقب من لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا.

كما تمت الاستعانة بخبرة منظمات أممية كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (مكتب المغرب) وبمنظمات المجتمع المدني كمنظمة "كاديم" (التجمع من أجل محاربة العنصرية ومواكبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين).

ثانيا: الجلسة الافتتاحية:

وخلال الجلسة الافتتاحية، قدم النقيب عبد العزيز بنزاكور وسيط المملكة والرئيس الشرفي للجمعية كلمة أبرز فيها أهمية اختيار موضوع الدورة الحالية التي تعكس الاهتمام الذي توليه مؤسسات الأمبودسمان المتوسطية لقضايا الهجرة.

وأضاف أن الجمعية سبق لها وأن عقدت لقاءات حول الموضوع ونظمت خلال السنة الماضية دورة تكوينية بالتعاون مع جمعيات الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين حول موضوع الأطفال المهاجرين.

وبخصوص الاستراتيجية المغربية في مجال الهجرة، أوضح السيد بنزاكور أن المغرب قد شرع، كخطوة أولى انطلقت سنة 2014، في تسوية الوضعية الإدارية لأزيد من 23000 مهاجر من بلدان افريقيا جنوب الصحراء وأطلق عملية ثانية للتسوية حيث بلغ عدد الطلبات المقدمة إلى غاية شتنبر 2017 أزيد من 23800.

وعقب ذلك، قامت منسقة الدورة السيدة فاطمة كريش رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين بمؤسسة وسيط المملكة بتقديم الخطوط العريضة للدورة التكوينية ومحاورها.

وقبل الشروع في مناقشة المحور الأول، سجلت السيدة كارولين مارتن ممثلة لجنة البندقية ان اللجنة منخرطة بشكل كبير في تعزيز المؤسسات الوطنية، لاسيما الأمبودسمان الذي يمثل جوهر الديمقراطية ويشكل أداة جيدة لتحليل أوضاع حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن مجلس أوربا يهتم بشكل كبير بقضايا حقوق الإنسان، لاسيما تلك ذات الصلة بقضايا المهاجرين.

ومن ناحية ثانية، تطرق الأستاذ محمد بنحيا مستشار لدى وسيط المملكة إلى الآليات الدولية المتعلقة بالشرعية الدولية وباحترام حقوق المهاجرين، والتي تخول لهم عددا من الحقوق، وبالأخص الحق في الحماية القانونية وحرية التنقل والحق في العبور والمغادرة وفي طلب اللجوء متى كانت حياة الفرد معرضة للخطر في وطنه الأصلي. وتشمل هذه الآليات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص المهاجرين وأفراد أسرهم.

وبالنسبة للمنظمات الدولية المعنية بقضايا المهاجرين، أوضحت الخبيرة أن هذه الهيئات تشمل منظمات مختلفة لاسيما الأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

ثالثا: سير أشغال الدورة:

ومباشرة عقب ذلك، قدمت السيدة وداد مقري من المدافع عن الحقوق الفرنسي المحور الأول للدورة والذي تطرق لموضوع "أخلاقيات الأمن وحماية حقوق الإنسان: تحديد دور مؤسسات الأمبودسمان"، حيث قدمت باختصار تعريفا لأخلاقيات الأمن وحاولت التركيز على العلاقة بين مؤسسات الأمبودسمان ومراقبة مدى ملاءمة تدخلات قوات الأمن للقواعد الأخلاقية بشكل يضمن حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

وفي نفس الصدد، تناولت حالات لتدخل المدافع عن الحقوق وكيف كان لهذه العمليات أثر على حماية حقوق المهاجرين من خلال مراقبة أخلاقيات الأمن.

وفيما يخص مواضيع الشكايات المعروضة أمام المدافع عن الحقوق وذات الصلة بالموضوع، أوضحت أن هذه الشكايات همت المواضيع التالية: العنف بنسبة 32,9 بالمائة، وعدم الملاءمة مع المساطر 14,6 بالمائة وعدم قبول الشكايات ب13 بالمائة وغياب النزاهة من خلال التحقيق أو التدخل ب 8,8 بالمائة.

وبخصوص الهيئات الأمنية التي وجهت بشأنها شكايات، أوضحت الخبيرة أن قوات الشرطة تأتي في المرتبة الأولى ب54,9 بالمائة من مجموع الحالات، تليها إدارة السجون ب22,7 بالمائة فيما قوات الدرك تأتي ثالثة ب13,6 بالمائة.

كما تطرقت إلى تدخل المدافع عن الحقوق في علاقة بمعاونة المهاجرين، لاسيما من خلال استحضار بعض الاختلالات الأخلاقية التي سجلت ضد قوات الأمن

الفرنسية خلال السنوات التي سبقت تفكيك مخيم كالي أو كما يعرف ب"الأدغال" (وتجلت في الاستعمال المفرط للقوة واستعمال الغازات المسيلة للدموع...إلخ).

وبالنسبة للمحور الثاني المتعلق ب "وسائل تأثير الأمبودسمان لحماية حقوق المهاجرين خلال إجراءات العودة، بما في ذلك رحلات العودة" أوضحت السيدة يوجينا ريلانو باستور من المدافع عن الشعب الإسباني أن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بإسبانيا تحملت مهام مراقبة رحلات العودة منذ سنة 2009، وأصدرت توصيات بخصوص الترحيل والتنقل والتي تضمن توفير شروط ملائمة لترحيل المهاجرين خلال استعمال إجراءات الترحيل القسري.

وأضافت أن هذه الآلية تقوم بزيارات منتظمة إلى أماكن الاعتقال القسري والحرمان من الحرية والتي تخضع لسلطة هيئات إدارية مختلفة بإسبانيا.

وبخصوص عمليات التفتيش التي يتم القيام بها في مراكز المراقبة في النقط الحدودية، أشارت الخبيرة إلى أنه تم إبداء ملاحظات وإصدار توصيات بخصوص عمليات الترحيل جوا التي تنظمها وكالة فرونطكس، ولاسيما ضرورة خضوع المهاجرين لفحص طبي قبل الصعود للطائرة (شروط توفر الأهلية الصحية) وضرورة حمل قوات الأمن لرقم تسلسلي يمكن من التعرف على هوياتهم، ضرورة توفير مترجمين ومحامين للمهاجرين، فضلا عن التسجيل بالفيديو لإجراءات الترحيل القسري (التكبير والدفع وغيره).

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث الذي تناول موضوع "تدخلات الأمبودسمان لحماية حقوق المهاجرين خلال ولوجهم للمجال الترابي"، فقد تم تقديمه بشكل مشترك بين كل من الخبيرتين إلينا ادامولي وأنطونيا ديونيزي من المؤسسة الوطنية لضمان حقوق المعتقلين ومسلوبي الحرية بإيطاليا حيث تطرقتا إلى مجالات تدخل هذه الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في صلة بحماية ولوج المهاجرين للتراب الوطني.

وبالنسبة للإطار القانوني الذي ينظم هذه الآلية، أوضحت الخبيرتان أنها تخضع للاتفاقية الاختيارية لمناهضة التعذيب والمذكرة التوجيهية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بعمليات عودة المهاجرين عدد 115/2008 والقانون الإيطالي عدد 10/2014.

وبخصوص أنشطة الآلية، أشارت الخبيرتان إلى أنها تشمل أنشطة كالقيام بزيارات منتظمة لأماكن الاعتقال، تقديم مقترحات وملاحظات بخصوص التشريعات القائمة أو بخصوص مشاريع القوانين، فضلا عن تقديم توصيات إلى السلطات المختصة.

كما أشاروا إلى أن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب تشكل عينا خارجية مستقلة وتتعاون مع الآليات الوطنية المماثلة ومؤسسات الأمبودسمان ومنظمات المجتمع المدني، وتضع، ضمن آفاقها المستقبلية، توسيع التنسيق، خلال عودة المهاجرين، مع بلدانهم الأصلية بهدف إرساء استراتيجيات للمراقبة البعدية.

وفي نفس الإطار، أوضحت الخبيرتان أن الآلية الوطنية بإيطاليا منخرطة في مراقبة مراكز "البؤر الساخنة" إلى جانب هيئات أخرى، لاسيما وكالات الاتحاد الأوروبي (فرونطكس، المكتب الأوروبي لدعم اللجوء ومكتب الشرطة الأوروبية) فيما يتعلق بإجراءات تحديد الهوية وأخذ البصمات والصور وإعادة الإيواء أو العودة ومع الهيئات الدولية (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة) من أجل توفير المعلومات وتحديد المهاجرين في وضعية هشّة وكذا ضحايا الاتجار في البشر بالإضافة إلى الشرطة وباقي هيئات إنفاذ القانون وذلك في الجوانب المتعلقة بالنظام العام والأمن وتحديد الهوية والتسجيل وأخذ البصمات وعمليات العودة.

وتوفر هذه المراكز خدمات أساسية كالرعاية الصحية والمأكل والإيواء والحقائب الخاصة بالمهاجرين (Migrants Kit).

غير أنه، تضيف الخبيرتان، تمت ملاحظة وجود بعض الاختلالات خلال الزيارات التي قامت بها مؤسستهم إلى هذه المراكز كالقيام بإجراءات التحديد الأولي للهوية بشكل تعسفي مما كان له أثر على تمتيع المهاجرين بحق اللجوء. زيادة على ذلك، أشارتا إلى ان توفير المعلومات بخصوص مساطر اللجوء والإجراءات الخاصة بمراكز "البؤر الساخنة" وقانون الهجرة ليست كافية وملائمة.

وتناول المحور الرابع بالمناقشة والتحليل موضوع "التركيز على حقوق الفئات الهشة خلال إجراءات العودة بما في ذلك رحلات العودة" حيث استهل الخبير الفريد كوكوباشي من محامي الشعب الألباني مداخلته بتعريف بسيط لرحلات العودة جوا وتطرق لهذا المفهوم في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أشار إلى أن مفهوم "العودة بكرامة" لاتضمن بالضرورة المعاملة الجيدة والعادلة للمهاجرين الذي يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

وبالموازاة مع ذلك، تطرق إلى المعايير الأساسية التي وضعتها المنظمات الدولية والهيئات الدولية للمراقبة كالمركز الأوروبي للوقاية من التعذيب وإجراءات كالمراقبة المستقلة وكيفية تطبيق هذه المعايير على أرض الواقع خلال رحلات العودة وخلال الترحيل إلى البلدان الأصلية بالنسبة للأشخاص الذين رفضت طلباتهم الخاصة باللجوء.

ومن ناحية أخرى، تطرق الخبير إلى عمليات المراقبة البعدية للعودة باعتباره إجراء يكفل تجميع المعطيات حول جودة وفعالية البرامج الرامية إلى تحفيز إدماج الأشخاص المرشحين في بلدانهم الأصلية، مع التركيز على أهمية التكنولوجيا الحديثة في الرفع من مدى استجابة عمليات العودة لمبادئ الشفافية والكرامة وحقوق الإنسان.

وبالنسبة للمحور الأخير المتعلق ب"التعاون بين الأمبودسمان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية: السبل والآليات والممارسات الفضلى"، فقد تم

تقديمه بشكل مشترك من طرف السيدة سارة سوجار من منظمة كاديم (التجمع المناهض للعنصرية ولمواكبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين"، والسيد مازاكي ميوشي من مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب.

وهكذا، قدمت الخبيرة الأولى لمحة موجزة عن أنشطة وأهداف ومجال تدخل المنظمة. وسجلت في هذا الصدد أن المنظمة تنشط في مجال رصد مظاهر أو حالات التمييز ضد الأجانب الذين يعيشون بالمغرب وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بأوضاع المهاجرين.

وبخصوص هذه التدخلات، أوضحت المتدخلة أن "كاديم" تعمل على التنسيق مع المنظمات الدولية من أجل مراقبة مدى احترام حقوق الإنسان عند المعابر الحدودية، وتشخيص وضعية حقوق الإنسان وإعداد تقرير سنوي حول أوضاع المهاجرين، فضلا عن إجراء زيارات لمكان احتجاز المهاجرين بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء للتأكد ممن مدى احترام المساطر المعمول بها.

أما بالنسبة للسيد ميوشي، فقد قدم أرقام مهمة حول عدد الأشخاص المرشحين قسرا عبر العالم في العام 2017 والذي بلغ عددهم 65,6 مليون شخص، وبلغ حجم اللاجئين 22,5 مليون لاجئي، بينما سجل عدد الأشخاص الذين أعيد توطينهم 000 189 شخص في العام 2016 .

وفيما يتعلق بالتعاون مع مؤسسات الأمبودسمان، أشار الخبير إلى أن المشروع الذي أطلقته المفوضية بمنطقة البلقان في شهر شتنبر 2017 على مدى 18 شهرا، يرمي إلى تعزيز التنسيق بالمنطقة من أجل حماية حقوق المهاجرين واللاجئين.

وأضاف أن المشروع، الذي انطلق بألبانيا، مقدونيا واليونان بدعم من فرنسا وإسبانيا، يشمل أيضا توفير الدعم المادي والخبرة التقنية والمعلومات وكذا تطوير وسائل معالجة الحالات الفردية الخاصة بهذه الفئة.

كما تشمل أيضا إجراء زيارات إلى نقط العبور ومراكز الاستقبال والاحتجاز وتشجيع الإحالة المتبادلة للحالات الواردة بين مؤسسات الأمدوسمان خاصة بالنسبة للأوضاع المسجلة إبان عبور الحدود وتعزيز قدرات الأمدوسمان بخصوص حقوق الأشخاص الذين يحتاجون الحماية الدولية ومكافحة كراهية الأجانب وخطاب الكراهية والتمييز، فضلا عن ضمان الولوج لإجراءات تقديم الشكايات.

وبالنسبة للتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، سجل الخبير أن المفوضية انطلقت منذ سنة 2007 في تفعيل شراكة مع المجلس من أجل حماية اللاجئين وبهدف التدخل لمعالجة الحالات الفردية.

وأضاف أن مهام المجلس تشمل أيضا حماية المهاجرين من خلال توفير آلية لتقديم الشكايات والتحري وإجراء زيارات لمراكز الاحتجاز، فضلا عن تبني الوساطة الوقائية للحد من خروقات حقوق الإنسان.

رابعاً: التوصيات

وفي أعقاب تقديم كل المحاور، طرح المشاركون عددا من التوصيات ذات الصلة بموضوع الدورة التكوينية، ونكر منها على الخصوص:

- ✓ إعداد مدونة للسلوك تهم قضايا الهجرة وخاصة بمؤسسات الأمدوسمان؛
- ✓ إشراك الأمدوسمان في عمليات تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين؛
- ✓ إحداث آلية دولية متعلقة بالدفاع عن حقوق المهاجرين، وخلق تمثليات وطنية لها على مستوى مؤسسات الأمدوسمان؛
- ✓ إعداد دلائل بخصوص التعامل مع المهاجرين وقضاياهم؛
- ✓ تفعيل إعلان تيرانا المتعلق بالهجرة؛
- ✓ الحاجة للمزيد من التنسيق بين دول الأصل والعبور والوجهة بهدف التوصل إلى وضع أرضية قانونية موحدة تتجاوب مع تطلعات جميع الأفراد؛

✓احترام الكرامة الإنسانية خلال رحلات العودة وعمليات الترحيل.

وبعد تقديم كلمة ختامية مختصرة، قام السيد بنزاكور بتسليم شهادات المشاركة

على كل من الخبراء والمشاركين في الدورة وأعلن عن اختتام أشغالها.